دور التمويل الأصغر في خفض الفقر دراسة حالة مشروعات التمويل الأصغر بولاية الخرطوم خلال الفترة 2007م– 2011م

أسماء عجبنا عزالعرب إسماعيل و عبد العظيم المهل
جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا– كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة دور التمويل الأصغر في خفض الفقر في ولاية الخرطوم دراسة حالة تطبيقية لمشروعات التمويل الأصغر بولاية الخرطوم خلال الفترة 2007 – 2011م ومعرفة أهم المعوقات والتحديات التي تواجه مشروعات التمويل الأصغر والتي تعيق نجاحها واستدامتها، واعتمد البحث على منهج دراسة الحالة عن طريق الإستبانة للمستفيدين من برامج التمويل الأصغر (عينة مكونة من 1430 شخص) وأسئلة مقابلة للعاملين في مؤسسات التمويل الأصغر (عينة م

كونة من 50 شخص) كأدوات رئيسة لهذا البحث ولخضاعها للدراسة والتحليل بإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

خلص البحث إلى عدد من النتائج من أهمها محدودية دور التمويل الأصغر في خفض الفقر في ولاية الخرطوم، وضعف قدرة مؤسسات التمويل الأصغر في الوصول وتقديم الخدمات المالية وغير المالية الى شرائح المستهدفين الحقيقين ، وان معظم مشروعات التمويل الأصغر غير ناجحة وغير مستدامة كما أن هناك معوقات وتحديات تواجه التمويل الأصغر في ولاية الخرطوم، وقد أوصى البحث بعدد من التوصيات من أهمها على البنك المركزي صياغة نظام تمويل يوفر القروض اللازمة لمساعدة منشآت الأعمال الصغيرة، وتطوير أنظمة الإقراض من خلال إحداث آليات تمويل يعهد إليها تمويل وضمان مخاطر الإئتمان للمشروعات الصغيرة، مع تشجيع التمويل الجماعي،وانشاء مؤسسات متخصصة في التمويل الأصغر بجانب إنشاء إدارات تمويل أصغر بجميع البنوك، تقديم التدريب والتأهيل وتنمية المهارات الإدارية والفنية للمستفيدين والعاملين في مجال التمويلالأصغر و الإستشارات لقطاع التمويل الأصغر وحث المصارف على تركيز التمويل بصيغة المشاركة والصيغ الأخرى بدلاً

عن التركيز على صيغة المرابحة، تحسين بيئة السياسات التي تشجع وتحفز قطاع التمويل الأصغر.

Abstract:

The main objective of this research was to study the role of microfinance in poverty reduction with application to "Microfinance Projects in Khartoum State during 2007-2011", and to single out the problems and obstacles that retard these projects and diminish their effectiveness. The evaluation process depends solely on the direct collection of data from both the beneficiaries(test sample of 1430 person) and workers from micro financing institutions(5o person) through a questionnaire and interviews as tools of this research, which were carefully analyzed depending on the descriptive and statistical approach using statistical program (SPSS).

The findings of the research indicated the weaknesses of the role of microfinance in poverty reduction due to the inefficiency of the microfinance institutions in providing financial and non-financial services to the targeted groups; the lack of adequate infrastructure, which will help in the success of the projects; the existence of many problems and constraints that facing microfinance projects. Thus, many of the microfinance projects are not successful and not sustainable. Based on these results

the research recommended that the Central bank of Sudan must set a financing system that can provide the microfinance projects with adequate finance that they need; also to promote loans systems concern with the risk management of microfinance; encouragement of microfinance group finance policy; establishment of banks specializes in microfinance, as well as establishment of microfinance departments in all Sudanese banks to provide microfinance sector with training and consultancy services; the banks have to shift from financing through Murabaha mode of finance to Musharka and other modes of finance, the government has to adopt policies which stimulate and promote social development sector.

الكلمات المفتاحية: مجموعات المساعدة الذاتية (Self-Help-Groups)، مؤسسات التمويل الأصغر، الضمانات غير التقليدية، المستهدفين الحقيقين، الشرائح الضعيفة.

المقدمة:

تضافرت جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفقر بإعتباره هدفاً إستراتيجياً يسعى الجميع إلى تحقيقه، حيث تصدر القضاء على الفقر قائمة الأهداف التنموية للألفية الثالثة بما يعكس تطلعات أمم العالم لحياة أفضل تنمية وتطويراً .وتزايد الإهتمام في الآونة الأخيرة – في كافة أنحاء العالم – بتمويل الشرائح ذات الدخل المنخفض عبر ما يعرف بالتمويل الأصغر والذي يتم عن طريق مؤسسات التمويل الأصغر(المنظمات الحكومية والطوعية والمصارف) عبر دعم المشروعات الصغيرة، إنطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشروعات أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية.

وقد إتخذت مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية من الأهداف الألفية نبراساً تهتدي به وشعاراً تعمل من أجل تحقيقه، بلوغاً لهدف تعزيز مفهوم التنمية البشرية المستدامة ونشرها في كافة أنحاء العالم. وقد أصبح توفير التمويل الأصغر والمتناهي الصغر توجها دوليا سائدا في العقدين المنصرفين حيث درجت المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية تضمينه في سياستها وبرامجها نظرا لأنه من أدوات الحد من الفقر التى توفر الخدمات المالية للفقراء ومنخفضى الدخل للمستبعدين من أنظمة المالية الرسمية بسبب ظروفهما الإقتصادية المتدنية ويساعد توفير الخدمات المالية للفقراء على زيادة الدخل الأسرى من الإقتصاد وبناء الأصول للحد من الضعف المالى ، كما يوفر طلبات الفقراء على السلع والخدمات الأخرى (خاصة فيما يتطلب التغذية والتعليم والصحة الخ) ويحفز الإقتصاديات المحلية .

مشكلة البحث:

وافق السودان كغيره من الدول على الأهداف الإنمائية للألفية كموجه للتنمية الإجتماعية ورفع مستويات المعيشة والتخفيف من حدة الفقر، وبما أن التمويل الأصغر يشكل اللبنة الأولي لتنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المقامة من أجل خفض الفقر وتحسين أحوال المواطنين الضعفاء إقتصاديا وإجتماعيا وتمثلت مشكلة هذا البحث في دراسة دور مشروعات التمويل الأصغر في خفض الفقر بولاية الخرطوم خلال الفترة 2007 – 2011م.والتي تتمثل في التساؤلات التالية:

1-ما هو دور مشروعات التمويل الأصغر في خفض الفقر في ولاية الخرطوم.

2- ما هي قدرة وإمكانية مؤسسات التمويل الأصغر في الوصول وتقديم الخدمات المالية وغير المالية الى شرائح المستهدفين الحقيقين.

3- إلى أي مدى تساعد البنية التحتية في نجاح برامج التمويل الأصغر (مثل السياسات الكلية للإقتصاد السوداني والبيئة التشريعية والتشريعات المصرفية، و البنيات الأساسية المساندة مثل قاعدة بيانات وشبكة ومظلة تنظيمية ، تطوير

مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية و بناء قدراتها، تطوير قدرات المنتج الصغير المادية والفنية والبشرية ، توسيعنطاق خدمات ومنتجات التمويل الأصغر، تبني إستراتيجية ملزمة في إطار إشراف الدولة وأجهزتها المتخصصة، وغيره).

4- ما مدى نجاح وإستدامة مشروعات التمويل الأصغر في ولاية الخرطوم.

5- هل هنالك معوقات وتحديات تواجه قطاع التمويل الأصغر في ولاية الخرطوم.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة مدى مساهمة التمويل الأصغر في خفض الفقر في في ولاية الخرطوم.

2- معرفة مدى قدرة مؤسسات التمويل الأصغر في الوصول وتقديم الخدمات المالية وغير المالية الى شرائح المستهدفين الحقيقيين.

3- إبراز أهم المعوقات والتحديات التي تواجه مشروعات التمويل الأصغر والتي تعيق نجاحها وإستدامتها.

4- الوصول الى مقترحات حلول تساعد في نجاح برامج وأهداف قطاع التمويل الأصغر.

أهمية البحث:

1. تنبع اهمية هذا البحث من الحاجة الماسة للمساهمة في حل مشكلات بعض القضايا الإجتماعية كالفقر والبطالة بإخضاعها للبحث العلمي. والمساهمة في تنمية و تطوير قطاع التمويل الأصغر المستدام مؤسسياً وملياً، والذي يساهم في إدماج الفقراء في النظام المالي الرسمي الأوسع ويسعى لتمكين أصحاب الأعمال الصغيرة من الحصول على موارد مالية مستقرة ومستدامة في إطار إستراتيجيات كلية لمكافحة الفقر وتمكين الفقراء وذوى الدخول الدنيا من تحسين دخولهم وظروفهم المعيشية. وكذلك يضيف فقه إقتصادي جديد الى فقهنا في تجربة الزكاة وتجربة التمويل المصرفي الإسلامي.

2. يأتي هذا البحث إستجابة لتوصيات الدراسات السابقة التي تشير إلى أن التحديات والعقبات المالية تعتبر من أهم الأسباب التي تقود إلى فشل المشروعات الصغيرة، وبالتالي يجب إلقاء الضوء عليها.

3. يتضح من الدراسات والبحوث السابقة أن غالبيتها تناولت دور المشروعات الصغيرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ويلتقي البحث الحالي معها في هذا الجانب، إلا أن هذا البحث تميز بأنه إستعرض تجربة مشروعات برامج التمويل الأصغر في ولاية الخرطوم، وهي تجربة متخصصة في مجال المشروعات الصغيرة نفذت بواسطة مؤسسات تعمل في مجال التمويل الأصغر تنفيذاً لسياسات الدولة المتمثلة في بنك السودان المركزي ووزارة المالية من أجل خفض الفقر، عكس الدراسات السابقة التي تتحدث عن التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة على وجه العموم.

4. تقديم إقتراحات وتوصيات من شأنها تعزيز دور مؤسسات التمويل الأصغر ، من حيث معرفة المشاكل والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة للعمل على معالجتها مستقبلا.

فرضيات البحث:

جاءت فروض هذا البحث من أجل مساعدة الباحث للوصول إلى عدد من الإجابات والتحقق من عدد من الإستفسارات حول موضوع البحث ومن هذه الفروض ما يلي:

1- محدودية دور التمويل الأصغر في خفض الفقر في ولاية الخرطوم .

2-ضعف قدرة مؤسسات التمويل الأصغر في الوصول وتقديم الخدمات المالية وغير المالية الى شرائح المستهدفين الحقيقين.

3- البنية التحتية التي تساعد في نجاح برامج التمويل الأصغر (مثل السياسات الكلية للإقتصاد السوداني والبيئة التشريعية والتشريعات المصرفية، و البنيات الأساسية المساندة مثل قاعدة بيانات وشبكة ومظلة تنظيمية ، تطوير مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية و بناء قدراتها، تطوير قدرات المنتج الصغير المادية والفنية والبشرية ، توسيع نطاق خدمات ومنتجات التمويل الأصغر، تبني إستراتيجية ملزمة في إطار إشراف الدولة وأجهزتها المتخصصة،.....الخ) غير مشجعة وغيرملائمة.

4- معظم مشروعات التمويل الأصغر بولاية الخرطوم غير ناجحة وغير مستدامة.

5- هنالك مشاكل ومعوقات تواجه قطاع التمويل الأصغر في ولاية الخرطوم.

منهجية البحث:

- **المنهج الوصفي التحليلي:**إعتمد هذا البحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي (وهوأحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أومشكلة فهو يهدف الى وصف الظاهرة كما هي في الواقع ومن ثم تحليلها وتفسيرها وربطها بالظواهر الأخرى). (محمدعبيدان ، 1997). والذي إعتمد في هذه الدراسة على المراجع والمصادر من خلال البحث المكتبي وتحليل مضمون الدراسات التي تناولت موضوع البحث، وتحليل البيانات الواردة في مراجع الجهات المختصة و الهيئات ذات الصلة.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي في ظل وجود معرفة مسبقة ومعلومات كافية حول الظاهرة موضع الدراسة، ويعد هذا المنهج من أكثر مناهج البحث العلمي ملائمة لهذا النوع من الدراسة بسبب إلابمكانية إستقصاء أعداد كبيرة من المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر محل الدراسة.

- **منهج دراسة الحالة:** في الجانب العملي تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة (الذي يقوم على دراسة حالة واحدة وجمع أكبر قدر ممكن من الحقائق المتعلقة بالحالة، لتفسير أسباب وجودها والخروج بأحكام عامة تطبق على الحالات المماثلة لها ويعد هذا المنهج الأكثر إستخداماً في الدراسات الإنسانية حتى الآن وارتبط منذ نشأتة بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية).(عمار بحوش، 1998).
- **المنهج الإحصائي** : هو عبارة عن إستخدام الطرق الرقمية والرياضية (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في معالجة وتحليل البيانات الميدانية لعينة من مشروعات التمويل الأصغر في ولاية الخرطوم خلال الفترة قيد الدراسة وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها.

مجتمع البحث:

إتخذ هذاالبحث من المقترضين من أصحاب مشاريع التمويل الأصغر بولاية الخرطوم والمسئولين من مؤسسات الإقراض العاملة في القطاع كمجتمع للبحث (ثلاث بنوك ومؤسستين جميعها تعمل في مجال التمويل الأصغر) والذي يبلغ حجمه حوالي (143002 فرد) من المستفيدين من مشاريع التمويل الأصغر.

عينة البحث:

قام هذا البحث على إختيارعينة منتقاه (من حيث تكرار التمويل ، التمثيل النوعي (ذكور+ إناث)، التمثيل الفئوي والتمثيل الجغرافي (الخرطوم، بحري وام درمان) من أفراد مجتمع البحث وهم من مقترضي برنامج التمويل الأصغر(1430 شخص) نسبة 1% من حجم مجتمع البحث البالغ (143002 شخص)، وكذلك عينة من العاملين في مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع التمويل الأصغر(50 شخص).

حدود البحث:

غطي هذا البحث بالدراسة والتحليل مجتمع البحث في ولاية الخرطوم خلال الفترة 2007- 2011م، وذلك لحداثة التجربة ولأن هذه الفترة شهدت إهتماماً متعاظماً من قبل العالم أجمع والسودان على وجه الخصوص ببرامج التمويل الأصغر.

مصادر البيانات:

إعتمد هذا البحث في معلوماته على المصادر الآتية:

أ. المصادر الثانوية:

هي تلك المعلومات أو المصادر التي توجد بها البيانات مجمعة وجاهزة ويقتصر دور الباحث على تحليل البيانات والمعلومات وإستخلاص النتائج اللازمة لبحثة، وهذه البيانات قد تكون منشورة أو غير منشورة، وهي تتضمن الكتب، المراجع، الدوريات، التقاري، المنشورات، والإحصاء ات.

قام الباحث بزيارة العديد من المكتبات ومواقع الانترنت لجمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالأدب النظري للبحث من حيث المفهوم والتطور التاريخي وتفسير المصطلحات المكونة للمفهوم والدراسات السابقة وكذلك لتعزيز بعض النتائج التي سيتوصل إليها البحث.

ب. المصادر الأولية:

هي البيانات التي قام الباحث بجمعها لأغراض الدراسة لتحقيق الهدف الخاص بها ولم تكن موجوده في السابق، وتتمثل في الإستبانة (أداة الدراسة) والإستبانه من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مصادر متعددة من عينة البحث ليتم تحليلها للوصول الى العلاقات الإحصائية التي تختبر صحة أو خطأ فروض البحث.

من الوسائل الأخرى التي إستخدمها الباحث أسلوب المقابلات الشخصية ويتميز هذا الإسلوب بإمكانية التحاور والنقاش مع الشخص المستهدف بجمع المعلومات منه، وهو أسلوب بحثي ويعتبر واحد من سلسلة الطرق المسحية في البحوث وتعرف على أنها (محادثة بين شخصين يبدأ الشخص الذي يجري المقابلة لأهداف معينة يقصد بها الحصول على معلومات وثيقة بالبحث). (لويس كوهين-1993).

1-2 الدراسات السابقة:

ورقة عواطف يوسف 2008م : قامت بإعداد ورقة بعنوان (كيفية توفير التمويل من خدمات السوق). تلخصت فيضرورة ربط برامج التسليف ببرامج التنمية وإعادة التعمير وتمكين أصحاب الأعمال الصغيرة من الحصول على موارد مالية مستقرة ومستدامة في إطار استراتيجيات كلية لمكافحة الفقر وتمكين الفقراء من تحسين دخولهم وظروفهم المعيشية. وإن وجود مؤسسات للتمويل الأصغروشبكات التمويل من إتحادات وجمعيات تسليف وإدخار يمكن أن يلعب دوراً وسيطاً بين البنوك والمستهدفين لخدمات التمويل إضافة لتصميم خدمات مطلوبة في حدود ما تتيحه إمكانات هذه المؤسسات والإطار القانوني الذي تعمل من خلاله .إن وضع سياسات التمويل الأصغر تتطلب أن تكون مرنة ومنحازة لإحتياجات الفقراء. وقد أوصت الورقة بتقديم تمويل لأنشطة في إطار مشروعات قائمة أو مخطط لها

ورقة محمد خيري فقيرى 2008م:1 قام بإعداد ورقة بعنوان (دورقطاع التمويل الرسمى في تقديم خدمات للفقراء)،وقد بين في ورقته ضرورة إنشاء بنوك للتمويل الأصغر وفق ملامح محددة من قبل بنك السودان تشمل الدراسات والنطاق الجغرافي، مع ضرورة تحديد المهام الرقابية والتنسيق مع الجهات ذات الصلة، إيجاد آليات

تربط بين بنك السودان المركزى والمستهدفين للتمويل الأصغر، وضع أسس وضوابط تنظم أعمال البنوك الريفية وإستهداف الشرائح خارج التغطية المصرفية و ترفيع وحدة التمويل الأصغر من البنك المركزى إلى إدارة عامة.

ورقة عمر محمد الحاج 2008م: قام بإعداد ورقة بعنوان (الضمانات وحق الرجوع) تطرق في ورقته إلى أنواع الضمانات كالضمان التقليدي والضمانات غير التقليدية والضمان النقدى والإدخار الإجبارى والضمانات المربوطة وضمان التعاونيات والضمان الشخصى . كما بين ضرورة إعتماد الضمانات البديلة كبديل للضمانات الحالية ووضع السياسة القانونية الملائمة لجعل الضمانات البديلة ضمانا تفاعلة، مع تأكيده على دراسة وإنشاء مشروع صندوق ضمان التمويل، وأوصت الورقة بضرورة تفعيل دور ديوان الزكاة في التدريب وتأهيل ودعم أصحابالأعمال الصغيرة.

دراسة طلعت الدمرداش إبراهيم 1996م: قام بإعداد دراسة بعنوان إقتصادات منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها المرتقب في التنمية الإقتصادية في سلطنة عمان، تناولت الدراسة تحليل واقع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة، حيث تواجه هذه المنشآت مشكلات إقتصادية وتمويلية وتسويقية وإدارية ومشلات نقص المعلومات وغيرها من المشكلات. و توصلت الدراسة إلى إرتفاع الأهمية النسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان، حيث تمثل المنشآت الصغيرة 89.5% من إجمالي المنشآت العاملة بالسلطنة، وتمثل المنشآت المتوسطة 7.4% منها، تتعامل هذه المنشآت في سوق الإئتمان بنفس الشروط ولا توجد مؤسسة تمويلية متخصصة أو برنامج تمويلي لتقديم التمويل لهذه المنشآت بشروط تفضيلية تشجيعية، تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة من مشكلات إقتصادية، إدارية، تمويلية، تسويقية ومشكلات نقص المعلومات، والحوافز التشجيعية للتنمية تستفيد منها المنشآت كبيرة الحجم فقط بالسلطنة.

دراسة كنحو عبود كنجو 2007م: قام بإعداد دراسة بعنوان – إستراتيجية الإستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، بينت الدراسة أن هذه المشروعات تعاني من العديد من المشكلات مثلنقص التمويل، ضعف الخبرة والإدارة، إضافة إلى عدم وجود نظم معلومات إدارية وعدم إهتمام الحكومة بمثل هذه المشروعات.ولقد خلصت الدراسة إلى ضرورة الإهتمام بهذه المشروعات من خلال الإهتمام بالعمالة والإهتمام بالمعلومات والبحوث ، إضافة إلى عدم الإعتماد على مصادر التمويل غير الرسمية ، وضرورة إيجاد صيغ تمويلية مصرفية جديدة للتعامل مع المشروعات الصغيرة على أسس غير تقليدية.

دراسة جلال اسماعيل شبات 2007م: قام بإعداد دراسة بعنوان – دور مؤسسات الإقراض في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في محافظات غزة من خلال دراسة حالة تطبيقية على دور برنامج التنمية والتخطيط في وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في محافظات غزة. 6 .أظهرت نتائج الدراسة بأنة توجد علاقة إرتباطية دالة إحصائياً بين تنمية قطاع المشروعات الصغيرة ووصول مؤسسات الإقراض إلى المناطق الجغرافية المحتاجة في محافظات غزة ، وزيادة الخدمات التي يمكن لمؤسسات الإقراض أن تقدمها لأصحاب المشاريع ، ونسبة الفائدة المفروضة على القروض ،بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية والمراحل التي يمر بها القرض ، أي كلما زاد الإهتمام والتطوير من قبل مؤسسات الإقراض في تلك المجالات كلما أدى ذلك إلى زيادة في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة. وقد أوصت الدراسة بضرورة تعامل مؤسسات الإقراض مع المتغيرات السياسية في الواقع الفلسطيني للوصول إلى المناطق الجغرافية المحتاجة لدعم المشاريع الصغيرة.

تمثلت أهمية هذا البحث بالنسبة للدراسات والبحوث السابقة في أن غالبيتها تناولت دور المشروعات الصغيرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتقي البحث الحالي معها في هذا الجانب، إلا أن هذا البحث تميز بأنه إستعرض تجربة مشروعات برامج التمويل الأصغر في ولاية الخرطوم، وهي تجربة متخصصة في مجال

المشروعات الصغيرة نفذت بواسطة مؤسسات تعمل في مجال التمويل الأصغر تنفيذاً لسياسات الدولة المتمثلة في بنك السودان المركزي ووزارة المالية من أجل خفض الفقر، عكس البحوث والدراسات السابقة التي تحدثت عن التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة على وجه العموم.

1-3 المعالجة الإحصائية:

إتخذ الباحث من المقترضين من أصحاب مشاريع التمويل الأصغر بولاية الخرطوم والمسئولين من مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع التمويل الأصغركمجتمع للبحث (ثلاث بنوك ومؤسستين جميعها تعمل في مجال التمويل الأصغر) والذي بلغ حجمه حوالي (143002 شخص).وقد غطت الورقة مؤسسات التمويل الأصغر التالية، والتي تم إختيارها نسبة لتجربتها الرائدة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة أو صغار المنتجين، وهي:

1-بنك الأسرة.

2-البنك الزراعي السوداني.

3- مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية.

4-مؤسسة التنمية الإجتماعية.

5-مؤسسة التنمية الإجتماعية للمعاشيين.

قامت هذه الورقة على إختيار عينة من أفرا د مجتمع البحث وهم من مقترضي برنامج التمويل الأصغر(1430 شخص) نسبة 1% من حجم مجتمع البحث البالغ (143002 شخص)، وكذلك عينة من العاملين في مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع التمويل الأصغر(50 شخص). وتم الإعتماد على الإستبانة كأداة لجمع البيانات ، وقد إحتوت على جزئين رئيسيين، الجزء الأول أسئلة مقابلة مقيدة خاصة بالمسئولين في مؤسسات التمويل الأصغر التي غطتها الدراسة للإجابة عن بعض الأسئلة التي تجاوب على فروض البحث، أما الجزء الثاني فهو إستبانة مغلقة مفتوحة ، إشتملت على أسئلة الدراسة الهادفة الى إختبار فروض الدراسة للمستفدين من مشروعات التمويل الأصغر بولاية الخرطوم خلال الفترة 2007 – 2011م.

إنطلاقاً من أهمية الإحصاء في ترجمة الدرجات إلى دلالات معينة تفيد في تفسير نتائج البحوث فقد إستخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

1- التوزيع التكراري للإجابات (لعكس الإتجاهات العامة للمبحوثين).

2- النسب المئوية.

3- إختبار مربع كاي تربيع (Chi – Square) لدلالة الفروق.

4- الأشكال البيانية.

1-4 إختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى:محدودية دور التمويل الأصغر في خفض الفقر في ولاية الخرطوم:

جدول رقم (1): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الفرضية الأولى المتمثلة في عبارة مستوى العائد الشهري من المشروع مع عبارة مجال عمل المشروع

مستوى العائد الشهري من المشروع / مجال عمل المشروع	خدمى	صناعى	زراعى	تجارى	عقارى	حرفى	اخرى	المجموع	%
أقل من 500 جنيه	291	16	13	128	5	61	11	525	%39
500–750 جنيه	174	17	24	164	2	28	5	414	%31
751–1000 جنيه	227	17	20	66	3	10	5	348	%26
1001–1250 جنيه	17	1	1	11	0	0	0	30	%2.2
أكثر من 1250 جنيه	6	1	1	15	0	0	0	23	%1.8
المجموع	715 (%53.4)	52	59	384 (%28.7)	10	99	21	1340 (عدد المبحوثين)	100

المصدر: بيانات الإستبيان، إعداد الباحث،2011م

نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن عبارات الفرضية الأولى

قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة المعنوية	قيمة معامل الإرتباط
105.772	0.000	24

يتضح من نتائج التحليل أن قيمة مربع كاي بلغت 105.772 بمستوى معنوية 0.000 (significance) وهي قيمة أقل من 0.05 وعليه يقبل الفرض الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى العائد الشهري من المشروعات الصغيرة ومجال عملها بمعنى أنه كلما كانت المشروعات الصغيرة تعمل في مجال القطاعات الإنتاجية التيتساعد على تطوير أنشطة مدرة للدخل و بناء أصول من شأنها إخراج السكان من دائرة الفقر أفضل من أن تكون في القطاعات التجارية والخدمية (من الجدول نلاحظ أن نسبة 82% من المشاريع الصغيرة تمركزت في القطاعين التجاري والخدمي) مما يعني إنحصار أغلبية المشروعات الصغيرة في مجالات غير إنتاجية والتي تتميز بصورة عامة بقلة الدخل وعدم إنتظامه (نسبة 96% من المبحوثين كان دخلهم أقل من 1000 جنية) وهو مبلغ ضعيف في ظل التخم وغلاء الأسعار وعليه فإن الفرضية القائلة أن دور التمويل الأصغر في خفض الفقر محدود صحيحة.

الفرضية الثانية: ضعف قدرة مؤسسات التمويل الأصغر في الوصول وتقديم الخدمات المالية وغير المالية الى شرائح المستهدفين الحقيقين:

جدول رقم (2): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الفرضية الثانية المتمثلة في عبارة ما مدى كفاية ما تقدمه مؤسسات التمويل الأصغر من خدمات مالية وغير مالية لنمو وتطور وإستدامة مشروعات التمويل الأصغر

مع عبارة ما هو رأيكم بالمصادر التمويلية المتاحة الآن

ما مدى كفاية ما تقدمه مؤسسات التمويل من خدمات مالية وغير مالية لنمو وتطور وإستدامة مشروعات التمويل الأصغر/ ما هو رأيكم بالمصادر التمويلية المتاحة الآن	نعم	لا	المجموع	%
لا تلبي الاحتياجات المالية للشرائح المستهدفة	46	150	196	%15
تلبي الاحتياجات المالية بشكل جزئي	347	723	1070	%80
تلبي الاحتياجات المالية بشكل كامل	53	21	74	%5
المجموع	446	894	1340	%100

المصدر : بيانات الإستبيان، إعداد الباحث،2011م

نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن عبارات الفرضية الثانية

قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة المعنوية	قيمة معامل الإرتباط
57.834	.000	2

يتضح من نتائج الإختبار أن قيمة مربع كاي بلغت 57.834بمستوى معنوية 0.000 (significance) وهي قيمة أقل من 0.05 وعليه يقبل الفرض الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مدى كفاية ما تقدمه مؤسسات التمويل من خدمات مالية وغير مالية لنمو وتطور وإستدامة مشروعات التمويل الأصغر مع عبارة رأي المستفيدين بالمصادر التمويلية المتاحة الآن، والتي تعني أن المصادر التمويلية المتاحة الآن ركزت على تقديم التمويل فقط وأهملت جانب الخدمات التمويلية الأخرى (مثل التحويلات الإلكترونية و الفروع المتحركة و الوكالات الريفية والوسائط والمدخراتوالتحويل النقدي والتأمين) وتلاحظ ذلك من أن نسبة 95% من إجابات المبحوثين إنحصرت بين لاتلبي الإحتياجات وتلبي الإحتياجات بشكل جزئي بينما (نسبة 5%) فقط من إجابات المبحوثين أفادت بأنها تلبي الإحتياجات بشكل كامل، ومن المعلوم أن الفقراءبحاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تمكنهم من بناءالأصول/الموجودات وتأمين الإستهلاك وحماية أنفسهم من المخاطر والتي تسهم في زيادة كفاءة المشروعات الصغيرة ونجاحها وبالتالي فإن عدم كفاية تلك الخدمات يؤدي إلى فشل وعدم إستمرارية مشروعات التمويل الأصغر وهذا يحقق الفرضية الثانية القائلة أن قدرة مؤسسات التمويل الأصغر في الوصول وتقديم الخدمات المالية وغير المالية الى شرائح المستهدفين الحقيقين ضعفيفة.

الفرضية الثالثة: البنية التحتية التي تساعد في نجاح برامج التمويل الأصغر غير مشجعة وغير ملائمة:

جدول رقم (3): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة البحث من المستفيدين من التمويل الأصغرعن عبارات الفرضية الثالثة المتمثلة في عبارة مدى توفر البرامج المصاحبة للتمويل الأصغر مع عبارة تعمير المشروع لفترة طويلة

مدى توفر البرامج المصاحبة للتمويل/تعمير المشروع لفترة طويلة	أقل من سنة	سنة–3سنوات	3 سنوات فاكثر	مستمر	اخرى	المجموع
برامج محو امية	3	4	1	1	1	10
برامج توعية صحية	2	22	1	2	0	27
برامج تثقيفية	6	13	3	5	1	28
دورات تدريبية لتنمية المهارات الإدارية والفنية	1	9	2	9	1	22
كل ما ذكر	5	317	78	214	0	614
المجموع	17	365	85	231	3	701 (%52)

المصدر: بيانات الإستبيان، إعداد الباحث،2011م

نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن عبارات الفرضية الثالثة

قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة المعنوية	قيمة معامل الإرتباط
139.586	.000	16

من نتائج الإختبار يتضح أن قيمة مربع كاي بلغت 139.586بمستوى معنوية 0.000 (significance) وهي قيمة أقل من 0.05 وعليه يقبل الفرض الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مدى توفر البرامج المصاحبة للتمويل الأصغروتعمير المشروع أي بمعنى أن نسبة الذين أجابوا من اصحاب المشروعات الصغيرة بأنه لاتوجد برامج مصاحبة للتمويل نسبة لا يستهان بها إذ أنهم أكثر من النصف تقريباً (52% من أصل 1340 مبحوث) وهذا مؤشر قوي على أن قدرات المنتج الصغير الإدارية والفنية والمادية وبرامج التوعية الصحية والبرامج التثقيفية وغيرها (التدريب وبناء القدرات) ضعيفة مما يؤدى إلى فشل إدارة المشروعات وعدم نجاحها وبالتالي عدم إستمراريتها، مما يعني أن الفرض القائل إن البنية التحتية التي تساعد في نجاح برامج التمويل الأصغر غير مشجعة وغير ملائمة.

الفرضية الرابعة: معظم مشروعات التمويل الأصغر غير ناجحة وغير مستدامة:

جدول رقم (4): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة البحث من المستفيدين من برامج التمويل الأصغر عن عبارات الفرضية الرابعة المتمثلة في عبارة مدى مرونة شروط التمويل التي تتبعها مؤسسات التمويل الأصغر مع عبارة تعمير المشروع لفترة طويلة

شروط التمويل التي تتبعها مؤسسات التمويل الأصغر/تعمير المشروع لفترة طويلة	أقل من سنة	سنة– 3 سنوات	3 سنوات فاكثر	مستمر	اخرى	المجموع
مرنة	100	219	32	65	7	423
مرنة لحد ما	10	398	100	262	9	779
غير مرنة	12	43	12	49	22	138
المجموع	122	660	144	376	38	1340

المصدر: بيانات الإستبيان، إعداد الباحث،2011م

نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن عبارات الفرضية الرابعة

قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة المعنوية	قيمة معامل الإرتباط
297.543	.000	8

من نتائج الإختبار يتضح أن قيمة مربع كاي بلغت 297.543بمستوى معنوية 0.000 (significance) وهي قيمة أقل من 0.05 وعليه يقبل الفرض الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مدى مرونة شروط التمويل المتبعة بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر وتعمير المشروع لفترة طويلة، بمعنى أن القدرة على الحصول على التمويل الرسمي الذي من شأنه أن يتيح لأصحاب المشروعات الصغيرة ضخ ما يلزم من إستثمار في رأس المال الثابت وتنمية عائداتهم والتوسع في مشروعاتهم وبالتالي توظيف المزيد من الأفراد ضعيفة،وتلاحظ ذلك من أن مدة إستمرارية المشروعات تراوحت ما بين (أقل من سنة – و3 سنوات) بينما (نسبة 28% فقط من أصل 1340 مشروع إستمرت) وذلك بسبب أن شروط التمويل بالنسبة لمشروعات التمويل الأصغر غير مرنة وغير منحازة لإحتياجات الفقراء ولا تراعي للظروف الإقتصادية والإجتماعية للفئات المستهدفة وبالتالي أدى ذلك إلى عدم نجاح معظم ا لمشروعات وعدم إستمراريتها وإستدامتها (أي عدم تعميرها) وإن الفرضية القائلة إن معظم مشروعات التمويل الأصغر غير ناجحة وغير مستدامة مقبولة وصحيحة.

الفرضية الخامسة:هناك معوقات وتحديات تواجه التمويل الأصغر في ولاية الخرطوم:

جدول رقم (5): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة البحث من المستفيدين عن عبارات الفرضية الخامسة المتمثلة في أهم المشاكل والتحديات التي تواجه المشروع

المشاكل والتحديات التي تواجه المشروع/تعمير المشروع لفترة طويلة	أقل من سنة	سنة-3سنوات	3 سنوات فاكثر	مستمر	اخرى	المجموع
نقص الخبرة والإدارة	5	53	26	21	5	110
نقص المهارة الفنية	5	31	12	13	4	65
نقص الأموال الشخصية	23	48	9	56	0	136
عدم قدرة المنتج على المنافسة وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج والتسويق	67	104	37	76	0	284
صعوبة التمويل المصرفي وقصر فترة السداد	4	48	14	16	11	93
كل ما ذكر	11	301	20	168	11	511
اخرى	7	75	26	26	7	141
المجموع	122	660	144	376	38	1340

المصدر: بيانات الإستبيان، إعداد الباحث،2011م

نتائج إختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات عن عبارات الفرضية الخامسة

قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة المعنوية	قيمة معامل الإرتباط
261.055	.000	24

من نتائج الإختبار يتضح أن قيمة مربع كاي بلغت 261.055 بمستوى معنوية 0.000 (significance) وهي قيمة أقل من 0.05 وعليه يقبل الفرض الذي يقول توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المشاكل والتحديات التي تواجه مشروعات التمويل الأصغر وتعمير المشروع لفترة طويلة والتي تؤكد على وجود العديد من المشاكل والتحديات (المتمثلة في نقص الخبرة والإدارةونقص المهارة الفنية ونقص الأموال الشخصية لأصحاب المشاريع بالإضافة إلى وصعوبة الحصول على التمويل المصرفي وقصر فترة سداد التمويل وعدم قدرة المنتج على المنافسة وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج ومشكلة التسويق) والتي تواجه مشروعات التمويل الأصغر وتعيق نموها وتطورها وبالتالي تؤدي إلى فشلها وعدم تعميرها، مما يؤكد على صحة فرضية البحث.

النتائـج:

من خلال البحث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- محدودية دور التمويل الأصغر في خفض الفقر.

♦ ضعف قدرة مؤسسات التمويل الأصغر في الوصول وتقديم الخدمات المالية وغير المالية الى شرائح المستهدفين الحقيقين.

♦ البنية التحتية التي تساعد في نجاح برامج التمويل الأصغر غيرمشجعة وغير ملائمة.

♦ معظم مشروعات التمويل الأصغر غير ناجحة وغير مستدامة.

♦ هناك مشاكل وتحديات تواجه التمويل الأصغر في ولاية الخرطوم.

التوصيات:

♦ صياغة نظام تمويل يوفر القروض اللازمة لمساعدة منشآت الأعمال الصغيرة، وتطوير أنظمة الإقراض من خلال إحداث آليات تمويل يعهد إليها تمويل وضمان مخاطر الإئتمان للمشروعات الصغيرة.

♦ وضع الأطر التشريعية والقانونية والتنظيمية التي تؤثر علىمقدرة المؤسسات المالية على تقديم خدماتها المالية للفقراء و تحسين بيئة السياسات الخاصة بالتمويل الأصغر.

♦ التركيز على إتاحةخدمات التمويل الأصغر مثل التسهيلات الإدخارية، والتأمين، والمدفوعات ا لتحويلية، وحتى المعاشات التقاعدية الصغرى أيضاًعند تصميم وتنفيذ إستراتيجية الحد من الفقر مع توفير أماكن تقديم هذه الخدمات بالقرب من الزبائن وذلك بإنشاء بنوك متخصصة للتمويل الأصغر.

♦ إستحداث المزيد من الضمان تغير التقليدية مثل (لجان الأحياء، و الإقرار المشفوع باليمين) وتشجيع القروض بضمان المجموعة وخصوصًا للنساءاللواتي لايستطعن تقديم الضمانات العادية (Self–help– groups(S.H.Gs) ، مع تبسيط إجراءات البنوك المتعلقة بمنح التمويل واسترداده وزيادة المرونة في التعامل مع المشروعات الصغيرة.

♦ توفير قاعدة بيانات خاصة بالتمويل الأصغر حول المستهدفين بواسطة مؤسسات موازية لمؤسسات التمويل الأصغر(لجان إحصاء فرعية يتم التنسيق بينها وبين مؤسساتا لتمويل الأصغر) تعتمد عمل المساحات والدراسات أو إدارات متخصصة بالمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر لدراسة الحالة المراد تمويلها وانشاء وحدات للدراسة الإجتماعية والإقتصادية وتوفير المعينات المادية، مع التنسيق والتعاون التامبين مؤسسات التمويل الأصغرمع توفير شبكة تربط كافة الجهات العاملة في قطاع التمويل الأصغر

♦ تقديم التدريب والتأهيل وتنمية المهارات الإدارية والفنية لصغار المنتجين الحاليين والمتوقعين، من خلال توفير برامج تدريبية و بناء قدرات الموظفين العاملين بمؤسسات التمويل مع تقديم الإستشارات لقطاع التمويل الأصغر.

♦ حث المصارف على تركيز التمويل بصيغة المشاركة والصيغ الأخرى كالمشاركة بدلاً عن التركيز على صيغة المرابحة.

قائمة المراجع

1. محمد عبيدان، 1997م، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، داروائل للنشر والتوزيع ، عمان.
2. عمار بحوش،1998م، أسس وأساليب مناهج البحث العلمي – الأردن – عمان.
3. محمد عبد الفتاح الصيرفي، 2002م ، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر،عمان
4. لويس كوهين ولورنس ماثيوم، 1999م ، مناهج البحث في العلوم الإجتماعية والتربوية ، ترجمة وتوزيع القاهرة.

5. عواطف يوسف ، 2008م، كيفية توفير التمويل من خدمات السوق، سلسلة من ورش العمل في إطار إعداد رؤية لتنمية وتطوير وتوسيع قطاع التمويل الأصغر بالسودان ، بنك السودان المركزي.
6. محمد خيري فقيرى، 2008م ، دورقطاع التمويل الرسمى في تقديم خدمات للفقراء – سلسلة من ورش العمل في إطار إعداد رؤية لتنمية وتطوير وتوسيع قطاع التمويل الأصغر بالسودان – بنك السودان المركزي
7. عمر محمد الحاج، 2008م، الضمانات وحق الرجوع، سلسلة من ورش العمل في إطار إعداد رؤية لتنمية وتطوير وتوسيع قطاع التمويل الأصغر بالسودان، بنك السودان المركزي.
8. طلعت الدمرداش إبراهيم، 1996م، إقتصادات منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها المرتقب في التنمية الإقتصادية في سلطنة عمان، مجلة الإداري، العدد65
9. كنحو عبود كنجو ، 2007م، إستراتيجية الإستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة ، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، جامعة حلب ، كلية الإقتصاد، سوريا.
10. جلال إسماعيل شبات، 2007 م، دور مؤسسات الإقراض في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في محافظات غزة، دراسة حالة ("برنامج التنمية والتخطيط في الأونروا 1998–2006 "UNRWA) فلسطين.